المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

29/10/2012

100 توصية للنهوض بأوضاع السجون

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعرض تقريرا موضوعاتيا حول وضعية السجون والسجناء

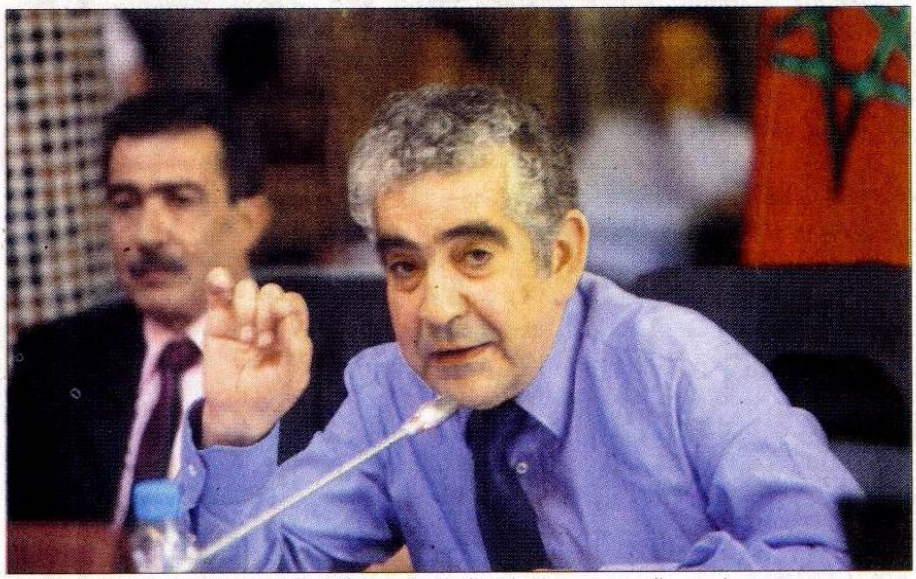

إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (أرشيف)

يعرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان غدا (الثلاثاء) بالرباط اقتراحاته الهادفة إلى تحسين أوضاع نزلاء المؤسسات السجنية بالمغرب، انطلاقا من تشخيص قام به للأوضاع داخل السجون، وذلك في أفق الإسهام في تحسين ظروف إيواء السجناء.

وخلصت نتائج البحث الذي قام به المجلس إلى بلورة مائة توصية بمثابة خارطة طريق للارتقاء بالسجون وحماية حقوق السجناء. واعتمد المجلس في صياغة مقترحاته على زيارة فريق له لـ 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف جهات المغرب، خلال الفترة ما بين 31 يناير و19 يونيو 2012 ، إضافة إلى الزيارات التي قامت بها اللجان الجهوية للمجلس لما تبقى من السجون.

وسيتم الكشف عن مضامين تقرير المجلس في سياق يتسم بتنامي الانتقادات الموجهة إلى الواقع المتدهور للسجون من طرف تقارير منظمات حقوقية وطنية، التي سلطت الضوء على العديد من المشاكل التي تعانيها السجون، منها بالخصوص الاكتظاظ، وسوء التغذية وتدهور الخدمات الصحية المقدمة للسجناء.

وشكل التقرير النيابي الذي أعدته لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، في نهاية الدورة التشريعية الربيعية الماضية حول سجن عكاشة، صدمة عنيفة هزت الرأي العام والجهة الوصية على قطاع السجون، بالنظر إلى الصورة القاتمة التي رسمها حول هذه المؤسسة، التي تعتبر نموذجا للواقع المزري الذي تعانيه سجون المغرب، مما فرض التفكير في البدائل والحلول.ويتضمن التقرير اقتراحات تهم تدبير المؤسسات السجنية وتفعيل القوانين والمساطر، وعدالة الأحداث، والنساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية.

ويعرض التقرير 100 توصية موزعة على شقين، الأول يهم التدابير الواجب اتخاذها على المدى القريب وفي هذا الإطار أدرجت توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية)، ومنظمات المجتمع المدني، فيما يرتبط الشق الثاني بالرؤية البعيدة المدى، والتي تركز على التحسيس، وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء.

ويتوخى المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال إعداد التقرير ملامسة الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

ويعتبر هذا التقرير الموضوعاتي الثاني الذي يصدره المجلس بعد تقريره الأول حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، وذلك في إطار ممارسة المجلس صلاحياته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة (11) المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

وكان تقرير اللجنة النيابية حول سجن عكاشة أبرز أن الاكتظاظ يعد من المعضلات الكبرى التي تعانيها هذه المؤسسة، إذ في الوقت الذي تحدد الطاقة الاستيعابية لها 5800 سجين، كان عدد السجناء الموجودين خلال زيارة أعضاء اللجنة النيابية 7572 سجينا، وذلك بسبب كثرة المعتقلين الاحتياطيين. ولامس التقرير انتشار ظواهر خطيرة داخل السجن تتعلق بالسحاق، واستفحال ترويج المخدرات، وغياب الشروط الصحية والغذائية، إضافة إلى مشكل الاكتظاظ.

وأكد التقرير، الذي أنجز بناء على المهمة الاستطلاعية التي قام بها أعضاء في لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، استفحال مظاهر الرشوة والفساد داخل السجن.

جمال بورفيسي

المساء
ALMASSAE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان غدا الثلاثاء بالرباط ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء بعنوان "أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء".

وأوضح بلاغ للمجلس أن إصدار هذا التقرير الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي للمجلس يأتي بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له خاصة المادة 11المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

وأضاف أن المجلس توخى في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

وخلص بلاغ المجلس إلى أنه من أجل إعداد هذا التقرير قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة وذلك في الفترة ما بين 31يناير و 19يونيو الماضيين مشيرا إلى أن اللجان الجهوية للمجلس تابعت زيارة باقي السجون.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم تقريره حول وضعية السجون

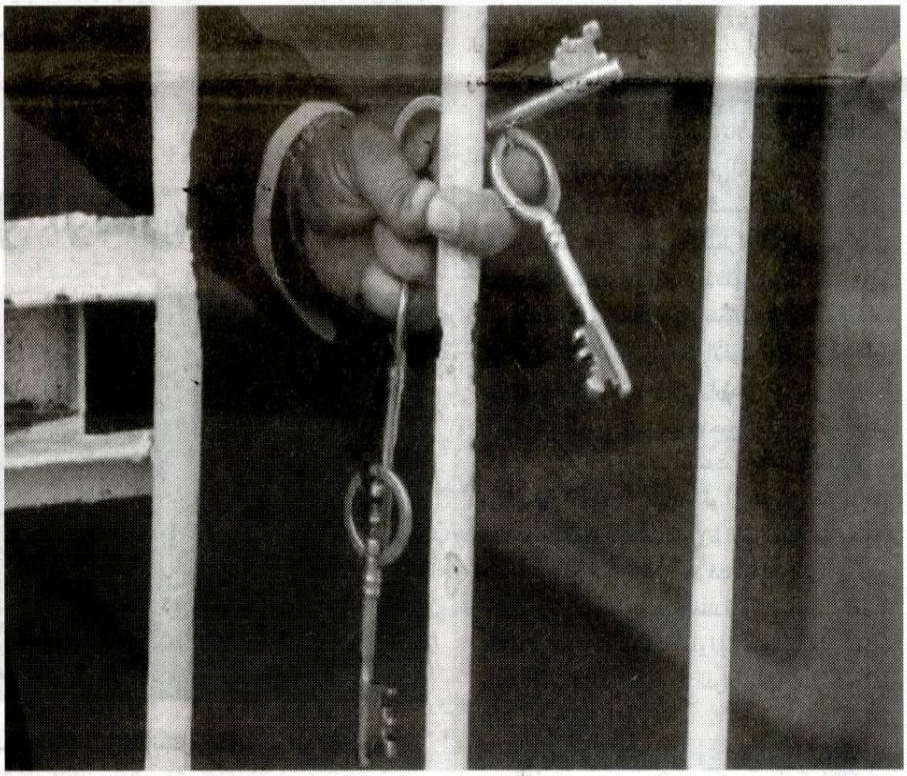

● سناء كريم

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء المعنون «بأزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء « يوم غد الثلاثاء.

ويعتبر هذا التقرير، ثاني تقرير موضوعاتي يصدره المجلس بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

وقد توخى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

ويتضمن التقرير خلاصات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، تفعيل القوانين والمساطر، عدالة الأحداث، النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية.

ويتضمن التقرير كذلك 100 توصية تنقسم إلى شقين، الشق الأول يخص المدى القريب ويتضمن توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية) ومنظمات المجتمع المدني، والشق الثاني يرتبط بالمدى البعيد يهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء... بالإضافة إلى توصيات هامة أخرى من شأن تفعيلها النهوض بوضعية السجون والسجناء وحماية حقوقهم.

وبغرض إعداد هذا التقرير قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة ، وذلك ما بين 31 يناير و19 يونيو2012 كما تابعت اللجان الجهوية للمجلس زيارة باقي السجون.

100 توصية لحماية حقوق السجينات والسجناء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشخص وضعية 15 مؤسسة سجنية عبر دراسة تشاركية

من المنتظر أن يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد غد تقريره حول وضعية السجون والسجناء عبر دراسة قام بها شملت 15 مؤسسة سجنية ما بين 31 يناير و19 يونيو2012. وتابعت اللجان الجهوية للمجلس زيارة باقي السجون حيث خرج المجلس من هذا العمل التشاركي الذي أعده بـ100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات خلال ندوة صحافية سيعقدها بمقره بالرباط، سيقدم من خلالها تقريره الموضوعاتي المعنون "بأزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء بمقره المركزي بالرباط".

وحسب بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن هذا التقرير، يعد ثاني تقرير موضوعاتي من نوعه يصدره المجلس، بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز

ووقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال تقريره، بشكل موضوعي ودقيق، على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وحدد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها. ولمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها سيقدم المجلس خلال ندوته، توصيات تخص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

واعتمد المجلس في إعداده لهذا التقرير، مقاربة تشاركية في القيام بالزيارات، انطلاقا من منهجية تتلاءم مع تقنيات الزيارة المتعارف عليها دوليا. كما أعطى أيضا مقاربة حقوقية اعتمدت على كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية والتنظيمية الوطنية ذات الصلة بأوضاع السجون ووضعية السجناء.

وخلص المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لمائة توصية متعلقة بتدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، وتفعيل القوانين والمساطر، وعدالة الأحداث، والنساء السجينات، والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية.

وتنقسم توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى شقين: الشق الأول يخص المدى القريب ويتضمن توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية) ومنظمات المجتمع المدني. والشق الثاني الذي يرتبط بالمدى البعيد يهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء، هذا بالإضافة إلى توصيات هامة أخرى من شأن تفعيلها النهوض بوضعية السجون والسجناء وحماية حقوقهم.

■ لكبير بن لكريم

من هنا وهناك

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء المعنون « بأزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء »يوم الثلاثاء 30 أكتوبر 2012 بمقره المركزي بالرباط.

ويأتي إصدار هذا التقرير، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي يصدره المجلس بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

وقد توخى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إعداد التقرير، الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها، وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

واعتمد المجلس في إعداد هذا التقرير مقاربة تشاركية في القيام بالزيارات انطلاقا من منهجية تتلاءم مع تقنيات الزيارة المتعارف عليها دوليا...ومقاربة حقوقية اعتمدت على كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية والتنظيمية الوطنية ذات الصلة بأوضاع السجون ووضعية السجناء.

ويتضمن التقرير خلاصات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، تفعيل القوانين والمساطر، عدالة الأحداث، النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة، والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بامراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية.

ويتضمن التقرير كذلك 100 توصية تنقسم إلى شقين، الشق الأول يخص المدى القريب ويتضمن توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية) ومنظمات المجتمع المدني، والشق الثاني يرتبط بالمدى البعيد يهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء... بالإضافة إلى توصيات هامة أخرى من شان تفعيلها النهوض بوضعية السجون والسجناء وحماية حقوقهم.

وبغرض إعداد هذا التقرير، قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة، وذلك ما بين 31 يناير و19 يونيو2012 كما تابعت اللجان الجهوية للمجلس زيارة باقي السجون.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم بعد غد الثلاثاء بالرباط تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء

الرباط/28 أكتوبر 2012/ ومع/ ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد غد الثلاثاء بالرباط ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء بعنوان "أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء".

وأوضح بلاغ للمجلس أن إصدار هذا التقرير، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي للمجلس، يأتي بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

وأضاف أن المجلس توخى في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

وخلص بلاغ المجلس إلى أنه من أجل إعداد هذا التقرير قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة، وذلك في الفترة ما بين 31 يناير و19 يونيو الماضيين، مشيرا إلى أن اللجان الجهوية للمجلس تابعت زيارة باقي السجون.

ب/ح س وع

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم الثلاثاء 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء

28.10.2012

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء بالرباط ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء بعنوان "أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء"

وأوضح بلاغ للمجلس أن إصدار هذا التقرير، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي للمجلس، يأتي بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

وأضاف أن المجلس توخى في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

وخلص بلاغ المجلس إلى أنه من أجل إعداد هذا التقرير قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة، وذلك في الفترة ما بين 31 يناير و19 يونيو الماضيين، مشيرا إلى أن اللجان الجهوية للمجلس تابعت زيارة باقي السجون.

Situation dans le prisons
Le CNDH présente son 2e rapport

Après la publication du rapport préliminaire sur la santé mentale et les droits de l'Homme, le second rapport dressera des recommandations inhérentes à la prise de mesures législatives, administratives et opérationnelles pour améliorer la vie en prison.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, mardi prochain à Rabat, une conférence de presse consacrée à la présentation de son rapport thématique sur la situation dans le prisons, intitulé «La crise dans les prisons, une responsabilité commune : 100 recommandations pour la protection des droits des prisonnières et des prisonniers».

Ce rapport, deuxième du genre à être élaboré par le Conseil, intervient après la publication du rapport préliminaire sur la santé mentale et les droits de l'Homme et s'inscrit dans le cadre de l'exercice des prérogatives conférées au CNDH en vertu du Dahir portant sa création, notamment l'article 11 relatif aux visites aux lieux de détention, souligne dimanche un communiqué du Conseil.

Partant d'un examen objectif et précis des violations potentiellement attentatoires aux droits des détenus et de la définition de leurs causes directes et indirectes, le Conseil s'est attelé, via ce rapport, à dresser des recommandations inhérentes à la prise de mesures législatives et administratives proactives et opérationnelles à même de pallier les problématiques soulevées et de parer aux violations enregistrées, ajoute le communiqué.

L'élaboration de ce rapport a mobilisé un groupe du CNDH ayant effectué, du 31 janvier au 19 juin derniers, des visites à 15 établissements pénitentiaires situés dans les quatre coins du Royaume, précise le communiqué, notant, d'autre part, que les commissions régionales relevant du CNDH ont pris en main la visite des autres prisons.

CNDH : présentation mardi prochain d'un rapport sur les prisons

29/10/2012

Rabat, 28 oct. 2012 (MAP) – Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, mardi prochain à Rabat, une conférence de presse consacrée à la présentation de son rapport thématique sur la situation dans le prisons, intitulé "La crise dans les prisons, une responsabilité commune : 100 recommandations pour la protection des droits des prisonnières et des prisonniers".

Ce rapport, deuxième du genre à être élaboré par le Conseil, intervient après la publication du rapport préliminaire sur la santé mentale et les droits de l'Homme et s'inscrit dans le cadre de l'exercice des prérogatives conférées au CNDH en vertu du Dahir portant sa création, notamment l'article 11 relatif aux visites aux lieux de détention, souligne dimanche un communiqué du Conseil.

Partant d'un examen objectif et précis des violations potentiellement attentatoires aux droits des détenus et de la définition de leurs causes directes et indirectes, le Conseil s'est attelé, via ce rapport, à dresser des recommandations inhérentes à la prise de mesures législatives et administratives proactives et opérationnelles à même de pallier les problématiques soulevées et de parer aux violations enregistrées, ajoute le communiqué.

L'élaboration de ce rapport a mobilisé un groupe du CNDH ayant effectué, du 31 janvier au 19 juin derniers, des visites à 15 établissements pénitentiaires situés dans les quatre coins du Royaume, précise le communiqué, notant, d'autre part, que les commissions régionales relevant du CNDH ont pris en main la visite des autres prisons.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم تقريره عن وضعية السجون بالمغرب يوم الثلاثاء

28/10/2012

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء القادم بمقره المركزي بالرباط ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء والمعنون ب" أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء".

ويعتبر هذا التقرير ثاني تقرير موضوعاتي يصدره المجلس بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز،وبحسب المجلس فإن إعداد هذا التقرير اعتمد مقاربة تشاركية في القيام بالزيارات انطلاقا من منهجية تتلائم مع تقنيات الزيارة المتعارف عليها دوليا...ومقاربة حقوقية اعتمدت على كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية والتنظيمية الوطنية ذات الصلة بأوضاع السجون ووضعية السجناء.

ويتضمن التقرير خلاصات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، تفعيل القوانين والمساطر، عدالة الأحداث، النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية،

إضافة إلى 100 توصية تنقسم إلى شقين، الشق الأول يخص المدى القريب ويتضمن توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية) ومنظمات المجتمع المدني، والشق الثاني يرتبط بالمدى البعيد يهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء... بالإضافة إلى توصيات هامة أخرى من شأن تفعيلها النهوض بوضعية السجون والسجناء وحماية حقوقهم.

مجلس حقوق الإنسان يقدم تقريره حول المسؤولية المشتركة لأزمة السجون من خلال 100 توصية

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الثلاثاء 30 أكتوبر الجاري بالعاصمة الرباط، ندوة صحفية يقدم من خلالها تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء المعنون بـــــ ''أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء.''

ويأتي إصدار هذا التقرير حسب بلاغ المجلس، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز.

كما أشار البلاغ، إلى أن المجلس اعتمد في إعداد هذا التقرير مقاربة تشاركية في القيام بالزيارات انطلاقا من منهجية تتلاءم مع تقنيات الزيارة المتعارف عليها دوليا... ومقاربة حقوقية اعتمدت على كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية والتنظيمية الوطنية ذات الصلة بأوضاع السجون ووضعية السجناء.

التقرير يتضمن 100 توصية تنقسم إلى شقين، الأول يخص المدى القريب ويتضمن توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية) ومنظمات المجتمع المدني

أما الشق الثاني، فيرتبط بالمدى البعيد يهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء... بالإضافة إلى توصيات هامة أخرى من شأن تفعيلها النهوض بوضعية السجون والسجناء وحماية حقوقهم.

مفاجأة غير سارة تنتظر حفيظ بنهاشم هذا الأسبوع (إدريس اليزمي أنجز تقريرا صادما حول أزمة السجون في المغرب)

28/10/2012

علم موقع ''كواليس اليوم'' أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعد، الأسبوع المقبل، لتقديم تقرير موضوعي حول وضعية السجون والسجناء تمت عنونته ''أزمة السجون مسؤولية مشتركة.. 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء''.

ويتضمن التقرير خلاصات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، تفعيل القوانين والمساطر، عدالة الأحداث، النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية.

ويتضمن هذا التقرير الذي اعتمد على زيارة 15 مؤسسة سجنية في مختلف ربوع المملكة ما بين 31 يناير و19 يونيو 2012، 100 توصية تنقسم إلى شقين، الشق الأول يخص المدى القريب ويتضمن توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين البرلمان ووزارة الداخلية، ومنظمات المجتمع المدني، والشق الثاني يرتبط بالمدى البعيد يهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء.

الـ CCDH يقدم تقريره غدا الثلاثاء حول وضعية السجون والسجناء

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة صحفية لتقديم تقريره الموضوعاتي حول وضعية السجون والسجناء المعنون ' بأزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء 'يوم الثلاثاء 30 أكتوبر 2012 بمقره المركزي بالرباط. ويأتي إصدار هذا التقرير، الذي يعتبر ثاني تقرير موضوعاتي يصدره المجلس بعد تقريره حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان، في إطار ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تؤطرها مقتضيات الظهير المحدث له، خاصة المادة 11 المتعلقة بزيارة أماكن الاحتجاز. وقد توخى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إعداد التقرير الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها. واعتمد المجلس في إعداد هذا التقرير مقاربة تشاركية في القيام بالزيارات انطلاقا من منهجية تتلائم مع تقنيات الزيارة المتعارف عليها دوليا...ومقاربة حقوقية اعتمدت على كل الاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية والتنظيمية الوطنية ذات الصلة بأوضاع السجون ووضعية السجناء. ويتضمن التقرير خلاصات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تدبير المؤسسات السجنية وتسييرها، تفعيل القوانين والمساطر، عدالة الأحداث، النساء السجينات والسجناء المصابين بالأمراض النفسية والأشخاص في وضعية إعاقة والسجناء الأجانب والمدمنين والمصابين بأمراض مزمنة، وكذلك الاختلالات التشريعية والميزانية. ويتضمن التقرير كذلك 100 توصية تنقسم إلى شقين، الشق الأول يخص المدى القريب ويتضمن توصيات مرفوعة إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة العدل والحريات وكل المتدخلين الأساسيين (البرلمان ووزارة الداخلية) ومنظمات المجتمع المدني، والشق الثاني يرتبط بالمدى البعيد يهم التحسيس وإثراء الفكر والحوار وتوفير الضمانات التشريعية الكفيلة بضمان حقوق السجينات والسجناء... بالإضافة إلى توصيات هامة أخرى من شأن تفعيلها النهوض بوضعية السجون والسجناء وحماية حقوقهم. وبغرض إعداد هذا التقرير قام فريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة 15 مؤسسة سجنية موزعة على مختلف ربوع المملكة ، وذلك ما بين 31 يناير و19 يونيو2012 كما تابعت اللجان الجهوية للمجلس زيارة باقي السجون. تذكير النشاط: ندوة صحفية لتقديم تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان 'أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء ' المكان: مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان التاريخ: الثلاثاء 30 أكتوبر 2012، ابتداء من الساعة التاسعة و النصف صباحا الاتصال: شعبة التواصل بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان (0537732913)

Situation dans les prisons au Maroc, le CNDH présente son 2 ème rapport

28/10/2012

Le 2ème rapport thématique sur la situation dans les prisons au Maroc sera présenté mardi prochain à Rabat par le Conseil National des Droits de l'Homme. Après la publication du rapport préliminaire sur la santé mentale et les droits de l'Homme, le second rapport dressera des recommandations inhérentes à la prise de mesures législatives, administratives et opérationnelles pour améliorer la vie en prison. Notons que les membres du CNDH ont visité 15 établissements pénitentiaires situés dans les 4 coins du Royaume pour réaliser ce rapport.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يكشف عن الخفي في السجون المغربية

الاحد 28 أكتوبر

سينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ندوة صحفية يوم الثلاثاء 30 أكتوبر 2012 بمقره المركزي بالرباط لتقديم تقريره حول وضعية السجون والسجناء.

التقرير بعنوان "أزمة السجون مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجينات والسجناء"، ويتوخى المجلس الوطني لحقوق الإنسان منه، حسب البلاغ الصحفي الذي أصدره المجلس، الوقوف بشكل موضوعي ودقيق على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوعها وتقديم توصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية استباقية وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

الفريق البرلماني للعدالة والتنمية يعرقل انعقاد لقاء حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب

بتاريخ 28 أكتوبر, 2012

كانت رسالة فريق العدالة والتنمية واضحة وهو يكثف حضوره بشكل لافت للنظر, حاملا رسالة من الأغلبية أو متحدثا باسمها للحيلولة دون انعقاد يوم دراسي للجنة العدل والتشريع حول حقوق الإنسان في المغرب، دعت له اللجنة من أجل ممارسة الانفتاح على الأسئلة الجديدة التي طبعت مغرب ما بعد دستور 2011.

وهو السلوك الذي أشر عن نية عرقلة انعقاد هذا اليوم الذي رتبت له كل المواصفات ليكون يوما مفيدا, سواء في مستوى حضور الضيوف من خارج قبة البرلمان أو من خلال وسائل الاعلام المكتوبة والسمعية البصرية التي حجت الى القاعة المغربية لتغطية موضوع يبدو أنه جديد, في ظل الحديث عن تحريك ثنائية المسؤولية والمحاسبة التي ينص عليها الدستور فيما يخص المؤسسات العمومية ، وخلق أفق مغاير في الحوار وتبادل الآراء بين نواب الأمة والقائمين على المؤسسات الدستورية ومعرفة سيرها قبل ممارسة سلطة الرقابة عليها، الشيء الذي يدخل في نظام تبادل المعلومات وطرق الاشتغال وآلياته وممراته من أجل تقويم الاعوجاج والتنبيه الى مواطن الخلل.

لم يكن هذا الطرح هو الهدف السائد في صراع بدأه عضو فريق العدالة والتنمية محمد العماري، ودام ساعة ونصف أو لنقل هو كل زمن اليوم الدراسي دون احتساب العرضين اللذين تقدما بهما رئيسي كل من المجلس الوطني لحقوق الانسان ومؤسسة الوسيط.

وقالت مصادر أن سبب كل هذا الضجيج الذي تسرب الى يوم دراسي كان بإمكانه أن يكون نقطة ضوء كبرى في انفتاح أعمال اللجن على المؤسسات الدستورية في بلادنا يعود إلى صراع بدت معالمه تتمظهر في أكثر من مناسبة بين إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وحزب العدالة و التنمية، بعدما رفض المجلس تمثيل منتدى كرامة في الهيئات التقريرية للمجلس الوطني الاستشاري لحقوق الانسان،إضافة الى رفض اليزمي دعوة فريق العدالة والتنمية الحضور داخل لجنة المالية لمساءلته حول التدبير المالي لمجلس الجالية، الشيء الذي جاء في تدخل نائبة من نفس الفريق حولت النقاش حول مسطرة تنظيم هذا اليوم الدراسي وشكلها وعمقها الى موضوع آخر اتهمت فيه ادريس اليزمي بممارسة الفساد المالي و الاداري في مؤسسة مجلس الجالية.

ما كاد محمد حنين, رئيس لجنة العدل والتشريع يتمم كلمته في التساؤل عن مهام المؤسستين الحاضرتين وآليات اشتغالهما بإعطاء الكلمة لإدريس اليزمي لتقديم عرضه، حتى طالب محمد العماري بنقطة نظام ليعطيه الرئيس الكلمة. قال المتدخل من فريق العدالة والتنمية بأن «هذا النقاش ينظم في جلسة خرقت القانون الداخلي للبرلمان، مسائلا عن شكلية هذا الاجتماع في حد ذاته لأن المادة 41 من نفس النظام قد وضعت إجراءات شكلية, لكن لديها طبيعة جوهرية في العمق، متسائلا من قرر هذا الاجتماع في النهاية، والمادة المذكورة تقول أن البرلمانيين يمكنهم أن يتقدموا بطلب انعقاد اللجنة لدراسة موضوع متعلق باختصاص اللجنة. وتساءل عضو العدالة والتنمية عن أصحاب الطلب الحقيقيين, علما أن من يقرر في انعقاد اللجنة سواء في الدور الرقابي مع الحكومة أو لقاء دراسي مع مؤسسات أخرى هو المكتب.»

و تحول النقاش من موضوع وضعية حقوق الإنسان في المغرب الى مجرد الحق في تنظيمه باسم لجنة في برلمان، وباسم قانون داخلي تطرح حوله أسئلة كثيرة من النواب أنفسهم مما اعتبرته النائبة خديجة الرويسي من فريق الأصالة والمعاصرة عملية لتكميم الأفواه، قائلة أن الدستور يعطينا إمكانية كبيرة في الانفتاح على هذه المؤسسات الدستورية، ويجب أن نجتهد من أجل الاعمال بذلك، في حين اتهمت النائبة نزهة الوافي من العدالة والتنمية رئيس اللجنة بتهريب النقاش الحقوقي الى قبة البرلمان. وقالت النائبة حسناء أبو زيد من الفريق الاشتراكي أن هذه الأمور هي شكلية وينبغي تجاوزها لكي ينطلق النقاش فيما هو أهم بالاستماع الى ضيوف اليوم الدراسي ومعالجة المشاكل في جلسة خاصة بأعضاء اللجنة.

واحتد النقاش وكاد أن يصل الى مشادة رغم كل الحيل التي وظفها رئيس اللجنة للحيلولة دون وقوع ما هو مشين وسيدون في ذاكرة الرأي العام إذا منع اليوم الدراسي من طرف نواب الأمة الذين يدعون اليوم الى التشارك لبناء مستقبل في مستوى تطلعات المغاربة.

وفي تدخله قال حسن طارق من الفريق الاشتراكي، أن هذا النقاش كان موضوع جدل بين الفرق والنواب في جلسة سابقة، و أن الطريقة التي دبر بها الدستور العلاقة بين المؤسسة البرلمانية وبين المؤسسات الوطنية أو هيئات الحكامة الموجودة في الفصل 12 من الدستور ستحرك الكثير من النقاش والأسئلة. والدستور يعتبر هذه المؤسسات مستقلة. وقال النائب الاشتراكي أنه كان هناك اجتهاد في النظام الداخلي، وقلنا أن هذه المؤسسات بإمكانها أن تناقش تقاريرها أولا داخل اللجن.وفي الفصل 182 بإمكان اللجان أن تستدعي هذه المؤسسات، وأضاف حسن طارق أن المجلس الدستوري أجاب أن هذه المؤسسات مستقلة، وفسر استقلاليتها أنها استقلالية عن السلطة الرئاسية وعن وصائية للسلطة التنفيذية للوزراء، وبالتالي فهي غير قابلة أن تكون موضوع للرقابة داخل اللجن.

وأكد حسن طارق أن هذه النقطة بالنسبة للفريق الاشتراكي لاتزال موضوع نقاش وقد طرحها الفريق عندما طالب باستدعاء الهيئة العليا للسمعي البصري، ولهذا-يضيف طارق- لا يمكن أن نتخيل علاقة بين مؤسسة تشريعية والمؤسسات الوطنية منحصرة فقط في لحظة عرض التقارير السنوية..بمعنى أن هناك علاقات أخرى ولعل إحداها هو لجوء مجلس النواب الى طلب استشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بمناسبة قانون مهم وهو قانون الضمانات الممنوحة للعسكريين. واعتبر حسن طارق أن موضوع اليوم الدراسي ليس رقابيا بل هو لقاء للحوار بين النواب والفعاليات من المجتمع المدني ومؤسستين وطنيتين.

وطالب طارق بالانتباه من طرف الجميع الى أن التقدير السياسي لـــتأجيل هذا النقاش لن يفهم داخل الرأي العام مسطريا، مضيفا أنه يشاطر الإغلبية العديد من الحيثيات والحجج المسطرية, لكن ما سيفهم هو أن البرلمان المغربي عجز عن فتح نقاش حول حقوق الإنسان مما يشكل مسالة سيئة من ناحية التقدير السياسي.

وحمل طارق رئيس اللجنة جل ما أثير حول الإشكالية المسطرية لأنه كان بإمكانه أن يدعو الى إجتماع المكتب وهو الذي بإمكانه إثارة هذه الإشكاليات وعلاجها. مطالبا بتسجيل هذه التحفظات مشاطرا الاغلبية إشارتها الى المادة 41 مع المطالبة كذلك في الوقت ذاته أن يستمر النقاش.

الشيء الذي تجاوبت معه الأغلبية ليبدأ رئيسا المؤسستين بتقديم عرضهما تباعا أمام الحضور. لكن المفاجأة كانت في العرضين نفسيهما واللذين اكتفيا بتقديم تعريفات خاصة بمجالات تحركات المؤسستين واشتغالهما والآليات المتحكمة في سير اعمالهما في إطار ما يخول لهما القانون، الشيء الذي لم يكن في افق انتظار الحضور المتنوع الذي جاء للاستماع من مؤسستين دستوريتين الى وضعية حقوق الإنسان في المغرب، مما انعكس في النقاش على لسان المنظمات الحقوقية والكثير من التدخلات التي بلغت عشرين تدخلا في دقائق متفاوتة للمتدخل الواحد.